

(العمل والعمال في الجزائر المعاصرة)

-عناصر للتأريخ الاجتماعي والسياسي-

أ/ زين الدين خرشي

جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2

الملخص:

تتناول هذه الدراسة بالبحث، التاريخ الاجتماعي والسياسي للعمل والعمال في الجزائر المعاصرة. وإن الغرض الأساس منها، هو الوقوف على حقيقة المعنى والمكانة التي احتلها العمل ضمن المعيش اليومي للجزائريين منذ فترة ما قبل الاستعمار وإلى اليوم.

يظهر من خلال تحليل الوقائع التاريخية أنّ الظروف الهشة للشغل التي عملت الإدارة الاستعمارية على إدامتها لـ 132 سنة، ومن بعد، الطبيعة الريعية للاقتصاد وشعبوية الدولة الناشئة بعد 1962، قد كرس لعلاقة بالعمل لدى الجزائريين ضمن مستوى ابتدائي، أي مقتصرة فقط على الجانب الأداتي. يعني هذا أن خصوصيات البيئة السوسيو سياسية التي وجد ضمنها المجتمع وأثرها على التجربة الحياتية للجزائريين يعيق فعلياً انبثاق علاقة بالعمل تطبعها القيم ما-بعد-المادية.

الكلمات المفتاحية: العمل، العمال، التاريخ الاجتماعي، التاريخ السياسي، الجزائر المعاصرة.

Le résumé :

La présente contribution a pour objet l'histoire sociale et politique du travail et des travailleurs dans l'Algérie contemporaine. Notre objectif étant d'identifier le sens et la place qu'occupé le travail dans la vie des algériens depuis l'époque précoloniale à nos jours.

L'analyse des faits historiques fait ressortir que, les conditions précaires de l'emploi entretenu par l'administration coloniale durant 132 ans, et la nature rentière de l'économie et le populisme de l'Etat algérien naissant après 1962, ont maintenu la relation des algériens au travail, au niveau primaire, c'est-à-dire qu'elle se limite à une représentation instrumentale. Cela revient à dire, que l'environnement sociopolitique dans lequel baignent toute la société et son impact sur le vécu social des algériens, entrave forcément le développement de valeurs post matérielles du travail.

Mots clés : Travail, Travailleurs, Histoire sociale, Histoire politique, Algérie contemporaine.

إن مجال البحث الذي يشتغل عليه هذا المقال يتعلق بمحاولة التأريخ لمكانة العمل وواقع العمال في المجتمع الجزائري المعاصر، معتمدين في ذلك على تحقيق يحيل إلى تحولات سياسية كبرى عاشتها الجزائر، كان لها أن ولدت ديناميات اجتماعية واقتصادية اشتغلت على المجتمع في العمق. من شأن هذه المقاربة أن تتيح لنا تلمس العناصر المهيكلية لموقف وتمثّل الجزائريين للعمل والوقوف على خصائص وطبيعة الدور الذي كان لعالم العمل –ولجماعات العمل- في المجتمع ككل، على اعتبار أن لكل لحظة تاريخية دينامياتها الكبرى وسياقاتها السياسية والاقتصادية الخاصة، وكذا وعي جماعي بالذات خاص بكل واحدة منها.

1. المجتمع الجزائري ما-قبل-الاستعمار:

لاشك أن التشكيلة الاجتماعية الجزائرية ما قبل الاستعمار الفرنسي كانت تشكيلة تقليدية لا على أساس حكم معياري ينزع إلى قياسها بالمجتمعات المتقدمة تقنيا بل على أساس بساطة آليات إنتاجها وإعادة إنتاجها المادي. المركزية التي تحتلها مفردات الجماعة والرابطة العضوية، وهيمنة نموذج التضامن العضوي ضمن هذه التشكيلة الاجتماعية ما قبل الاستعمار، هي التي تفرض الحكم بأنها تقليدية ما قبل رأسمالية. إذا فالأمر يخص واقعا اجتماعيا لا يتوفر على الشروط الموضوعية اللازمة لبروز الفرد المستقل ماديا واجتماعيا حيث أن الزامية التي تفرضها الجماعة وتحصنها البنية الاخلاقية والدينية والمعارية تمنع الفرد من الوجود كمفردة اجتماعية وكواقع موضوعي وذاتي.

لم تكن جزائر بداية القرن التاسع عشر، على قدر كبير من التقسيم الاجتماعي والتقني للعمل، فالسمة الأبرز في هذا السياق كانت ضعف التخصص وانخفاض درجة تعقيد وتنوع أدوات العمل وعمليات الإنتاج، بحكم هيمنة النشاط الزراعي والتمركز الكبير للسكان في الريف من جهة، وبحكم كذلك اقتصر بنية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية على الحد الأدنى الذي يتوافق واقتصاد الكفاف. في مقابل هذا، عرفت الحرف ظاهرة تقسيم اجتماعي وتقني للعمل أكثر تقدما من الزراعة مع استمرار الحضور القوي للعائلة لا كوحدة اجتماعية فقط، بل أيضا كوحدة اقتصادية تحدد داخلها المهام وتوزع المسؤوليات. من ناحية أخرى، يُلاحظ استناد التخصص في الحرف على تقسيم مناطقي وأحيانا ديني واضح، فللمنحدرين من منطقة جيجل المطاحن العامة والمخابز، وللميزابيين صناعة وتجارة النسيج والأقمشة وللبساكرة نشاط التحميل وتسيير الحمامات العامة أما اليهود فلقد اختصوا في صناعات الفضة والمجوهرات (Tayeb Chentouf, 1980 83)

لقد كان النشاط الاقتصادي التقليدي ذا نأب في البنية الاجتماعية والأخلاقية للجماعة، ولقد عنيت منظومة القيم الموجهة دينيا بتأطير عملية التوزيع في إطار هذا النوع من الممارسة الاقتصادية، حيث لقيم العدالة، المساواة والتكافل، نصيب كبير من عمليات القهر والإلزام الممارس على الافراد، والذي يضطرهم إلى كبت مصالحهم الشخصية لصالح الصالح العام للجماعة. يتضح إذا أن الدافع الأساسي لنشاط الانتاج في سياق هذا التشكيل الاجتماعي ما قبل الحداثي، هو الاستهلاك المباشر وتلبية الحاجات الأولية للجماعة لا الربح وتحقيق التراكم. ما يعني أن العمل كنشاط فردي أو جماعي كان في الواقع خاضعا للمنطق المعياري للجماعة، حيث سقفت غايات وطموحاته العمل بحد لا يمكنه تجاوزه وهو خدمة متطلبات التكافل، الانسجام والتلاحم بين وحدات الجماعة الاجتماعية، لأن عكس ذلك، أي السكوت على المكون الأناني -الاقتصادي- للعمل يعني تعريض وحدة الجماعة لخطر التفتت والانحطاط. في هذا الإطار يمكن العودة إلى التراث الشفهي الثري الذي يعد ذاكرة المجتمع التقليدي لنجد ما لا حصر له من الأمثال والحكم الذي تدم حب المال والسعي وراء تحقيقه في مقابل كيل المدح لسلوكيات الكفاف والقناعة والتعالي عن ما يعتبر "وسخ الدنيا".

الواقع الذي انكب كارل بولاني على دراسته في "التحول الكبير"، جاء بيير بورديو (P. Bourdieu) في أبحاثه الأولى التي أجراها حين كان مستقرا في الجزائر، ليقف عليه في قرى ومدائر منطقة القبائل. لقد لاحظ بورديو عند حديثه عن واقع ودلالات الممارسات الاقتصادية في المجتمع القبائلي، بوصفه نموذج مثالي للتنظيم التقليدي الخالي من العقلانية الاقتصادية المرتبطة بالحدثة، لاحظ "خضوع التبادلات ما بين الأقارب والجيران في المجتمع القبائلي لمنطق الهبة وردّ الهبة... فالحليب، الزبدة، الجبن، الخضر والفواكه ليست موادا للبيع بل أنها موضوع هدية للجيران" (Pierre Bourdieu, 2003, 80). إن هذا النزوع الواضح إلى تغليف/تلطيف الممارسات الاقتصادية التبادلية بطبقات من الطقوس والضرورات الأخلاقية (الهبة، الأخوة، التكافل...) يعكس في واقع الأمر إرادة -وكذا حاجة- قوية في إضفاء السلم على حيز علاقتي يتضمن مقوما خلافا ونزاعيا كبيرا (الغيرة، الحسد، الجشع، الطمع...)، لذا يتم التأكيد على مفردة "النّية" كفضيلة أخلاقية وجب التحلي بها في علاقات التبادل بالآخرين، إلى درجة يمكن تسمية الاقتصاد ضمن هذا السياق الاجتماعي الجماعاتي باقتصاد النّية. خاصة وأن "العلاقات التي تُختزل فقط في بُعدها "الاقتصادي" يُنظر إليها أليا كعلاقات حرب لا يمكن أن تقوم إلا بين أجنب." (P. Bourdieu, 2003, 80)

تماشياً مع هذا الطرح يذهب بورديو ضمن القراءة التي قدمها حول الفلاح والعالم القروي في منطقة القبائل، إلى إمكان اختزال ما أسماه بـ "الفضائل القروية" (vertus paysannes) في مفردة واحدة هي: النية. والتي تحيل إلى معاني البراءة، الاستقامة، البساطة، القناعة والسذاجة وتمثل نقيضاً لسلوكيات الجشع والطمع. يتبين من ملاحظات بورديو الميدانية أن "الإنسان النية" هو إنسان بسيط ومستقيم، يجهل تماماً الحساب الأناني، علاقاته بالآخرين قائمة على الثقة المطلقة ولا تخرج مواضع اهتمامه عن شؤون القرية والأرض، عكس تاجر الأغنام الذي طوّر خلال احتكاكه الأسبوعي بالسوق وبالتجار أخلاقية اقتصادية جديدة تتعارض والمعيّار الأخلاقي المعمول به في القرية

(Pierre Bourdieu, 1963, 92)

2. تفكيك بني المجتمع التقليدي (1830-1962):

الواقع الذي فرضه منطق الاجتماع التقليدي على نشاط وفضاء العمل في الحال الجزائري، اضطرتّه تجربة الاستعمار وما رافقها من إحلال للتبادل النقدي وتوغل للسوق الرأسمالية في قطاعي الزراعة والصناعة ومنه تسرب إلى شكل ومضمون علاقات العمل، اضطرتّه -أي العمل- إلى أخذ دلالات ومعاني جديدة؛ ما تبقى من أرض زراعية مملوكة للجماعة العائلية -في غياب مفردة الملكية الخاصة العائدة للفرد الواحد- بعد أن فعلت سياسة الاجتثاث ومصادرة الأراضي فعلتها، صار غير كاف إلى الحد الذي يضمن قوت عيش أفراد الجماعة، ما دفعهم إلى ضرورة البحث عن منصب عمل أو وظيفة دائمة أو فصلية في المزرعة القريبة التي يملكها أو صار يملكها المعمر، وفي حال تعذر ذلك لا خيار لهم من الترحال إلى المدينة أو إلى الضفة الأخرى للمتوسط بحثاً عن العمل/لقمة العيش. مع هذا التحول الكبير الذي حلّ بشكل عنيف على الجغرافيا وعلى الاجتماع الجزائري لم يعد للعمل وظيفة اجتماعية بقدر ما صار يمثل مصدر عائد مالي ضروري للعائلة، وهذه بالتحديد هي السيرة التي سوف تشهد عملية استكمال تفكيك المجتمع التقليدي. لقد اجتاحت المنطق الفردي الواقع في قلب كل من علاقة الأجارة والعمل الأجير، الجماعة العائلية زارعا في داخلها بذرة فنائها -الذي سيتأجل بفعل انكفاء المجتمع على قيمة التقليدية (تقديس قيم التضامن والتكافل) كآلية دفاع في مقابل الاعتداء الخارجي-، وفق هذا الوضع الجديد صار لكل فرد حصته المتصلة بقوة عمله التيبادلها في سوق الشغل وهو وضع يناقض ما كانت عليه الحال مع هيمنة مبدأ لا-انقسام الملكية.

إن الأثر القاطع للأجارة (le salariat) على بني الاجتماع التقليدي يمكن الوقوف عليه في صورته العميقة والمستمرة في الزمن من خلال عملية إعادة تنظيم علاقات السلطة التي فرضها داخل الفضاء العائلي، حيث أن اكتشاف والتعاطي مع الواقع الجديد/الأناني للعمل أنتج الحاجة لنظرة جديدة فيما يخص توزيع الأدوار والمكانات داخل الحيز العائلي، فلم تعد السلطة ميزة يحتكرها الأكبر سنّاً بل بدأت في الميل لصالح الأبناء الذين صاروا يتمتعون بدخل أسبوعي أو شهري ثابت يحقق لهم الاستقلالية ويدعمهم في سبيل إعادة التفاوض على المكانة ضمن التراتبية العائلية.

وفق بيير بورديو فإنّ النظام الكولونيالي بعنصره الاقتصادي بالدرجة الأولى قد تمكّن ونجح في فرض منطقته وفي أن يكون "هو السياق لكل الأفعال والنشاطات، وخلفية العلاقات بين الأشخاص" (Pierre Bourdieu, 1963, 264). يفصل بورديو في هذا الواقع الذي وقف عليه خلال أبحاثه، فيقول: "ضمن الوضع الاستعماري، شكّل العمل المكان الأبرز والأنسب للصراع والمواجهة بين النماذج التقليدية وتلك المستوردة المفروضة من طرف المستعمر. إنها مواجهة بين ضرورات وحتميات العقلنة من جهة والتقاليد الثقافية للمجتمع من جهة ثانية" (Pierre Bourdieu, 1963, 266). هذا التعاكس ما بين البيئة الفعلية للعمل التي يتحكم فيها الفاعل الاستعماري ويحتكر فيها لنفسه وسائل الانتاج وسلطة القرار الاقتصادي وكذا الضبط الإداري الممارس على قوة العمل، وبين تمثيلات العمال من الأهالي للعمل الخاضعة لعقلانية تقليدية ما قبل رأسمالية، هذا التعاكس البنيوي هو الذي دفع في اتجاه بروز ملامح أزمة معنى يعيشها العمل.

أعداد كبيرة من الجزائريين اضطرت إلى هجر الريف نحو المدينة بفعل تفكك أطر الاجتماع التقليدي خاصة ما تعلق بظروف العيش اليومي وامكانيات العمل، لينتهي بهم الأمر في تجمعات سكنية بدائية من ناحية شروط العيش لكنها ولجوارها للمدن الكبرى والمتوسطة خلقت ورَعَتْ الأمل في إيجاد منصب عمل كفيل بتفادي الموت جوعاً. إنّ تمسك الجزائريين بالتمثيلات الثقافية للمجتمع الأصلي ووعيمهم في نفس

الوقت بضرورة الانخراط والتعامل مع الواقع الاقتصاد الجديد كسبيل أوجد لضمان لقمة العيش، دفعهم إلى تطوير أخلاقية/سجية (إيتوس Ethos) جديدة، تُزاوج بين موقفى القفازة/الشطارة (Débrouillardise) والقدرية (Fatalisme)؛ بين حتمية القبول بالأمر الواقع وضرورة البحث عن سبل لتجاوزه والتعايش معه (Lahouari Addi, 2002, 51). في هذا السياق التاريخي بالتحديد (بشكل واضح بداية من عشرينيات القرن الماضي) برز ذلك الربط العفوي الذي لازال حاضرا إلى اليوم في المخيال الجمعي للجزائريين، بين العمل ومقولة "خبزة لولاد"، التي تحيل إلى أنّ الهدف من العمل هو ضمان لقمة العيش لا شيئا آخر. في نفس الفترة كذلك برزت مقولة "الشهرية"، التي احتلت مكانة مركزية ضمن الخطاب الاجتماعي حول العمل كونها تعبير عن الأمن وسط العالم الغريب وغير الأمن الذي ولده الاستعمار.

لقد جعلت وضعية ما-دون-البروليتاريا (Le sous-prolétariat) بتعبير بورديو، الفرد الجزائري يعيش هاجس ضمان لقمة العيش (خبزة لولاد) والخوف من الجوع، كما خلقت مواقف ووضعيات استسلامية (= لكل رزقه ومكتوبه...) وأحيانا أخرى على النقيض تماما، مواقف انتفاضة (= الفرنسيون هم سبب هذه المأساة...)، كذلك دفعت في اتجاه احتلال وضعية الشطارة والقفازة (= ذ/يجيها وين ما كانت ...) موقع الواجهة الاجتماعية.

عند هذه النقطة من العرض والتحليل، صار جليّا ما خلفه الاستعمار من أناس يعانون الاغتراب يعيشون حياتهم اليومية تحت وقع تجاذب عنيف طرفاه المخيال الجماعى (Communautaire) الذي مازال حاضرا فيهم بقوة من جهة، والواقع الجديد المهم وغير المتحكم فيه الخاضع لمنطق الحساب النقدي وحيث لكل شيء ثمن وجب دفعه من جهة أخرى. لقد تسرب منطق الحساب المالي إلى داخل الجسم الاجتماعي الجزائري بفعل التفكيك الممنهج الذي مارسه الاستعمار على البنى الاقتصادية والسياسية للمجتمع الجزائري التقليدي، فألزم الجزائريين التعامل ضمن أطر وأنماط علاقاتية جديدة، يطبعها التبادل التجاري الذي مارس ضغطا رهيبا على الجزائريين وأجبرهم على تقديم تضحيات جسام للظفر بعمل مؤجر يضمن لهم عائد مالي مستقر ودائم. لقد دفع هذا السياق التاريخي في اتجاه بروز ثقافة عيش جديدة لدى الجزائري. فالوضع الذي يعيشه الفلاح مزروع الأرض (Le paysan dépayanné)، الواقع ضحية تعارض التمثلات الثقافية المستمدة من المجتمع الريفي التقليدي مع بنى الاقتصاد الحديث الذي لم يقدر على استبطان مفرداته وقواعد عمله، أنتج أنوميا سمّاها بورديو وعبد المالك صياد بـ تقليدية اليأس (Traditionnalisme de désespoir)، المفهوم الذي يعكس الحالة التي تتحجر فيها القيم التقليدية لتصبح الملجأ الوحيد والأمن في عالم جديد، لذا فإن الهوية الكبيرة التي تفصل بين التمثلات الثقافية والبنى الموضوعية يتم ملأها والتأقلم معها بتقليدية اليأس هذه (Lahouari Addi, 2002, 11).

كانت لحظة الاستعمار إعلانا عن فقد الفلاح الجزائري الأمان، وصار فضاء العمل الذي كان ينشط فيه فضاء غير آمن خاصة مع فقدته الاطار الاجتماعي والمعياري الذي كانت تمثلته المنظومة القيمية للمجتمع التقليدي، التي كانت توفر الضمانة الاقتصادية والأمن النفسي (التضامن، التكافل...)، كما صار فضاء العمل خارج سيطرة الفرد والجماعة التي ينتهي إليها، خاضعا لهيمنة المعمر الأوربي المؤمن بقيم الرأسمالية الزاحفة (المردودية الانتاجية الريح والفائدة). لقد صار الأفق الوحيد للعمل هو ضمان لقمة العيش، أو الخبزة بوصفها الحد الأدنى لشروط العيش. اختار بورديو للتعبير عن هذا الحال توصيف/مفهوم "ما-دون-البروليتاري"، وهو حال يتناسب وواقع حال العامل الجزائري البسيط كما هو منتشر في سوق العمل في المرحلة الاستعمارية؛ إنه فلاح سابق، هجر مضطرا الريف إلى المدنية بحثا عن منصب شغل يؤمن له حد أدنى من الدخل يُعيله هو وأهله، أهم ما يبغيه هذا الانسان هو الأمن المادي في بيئة اقتصادية غير مستقرة، فرضت عليه وبصفة دائمة الانتقال من حالة الشغل إلى حالة البطالة، في سوق تتسم بندرة ومحدودية عدد مناصب الشغل المتاحة. إن ما-دون-البروليتاري عانى حالة اغتراب رهيبه تبعا للاجتثاث والاقتلاع من الجذور (Pierre Bourdieu, 1964, 69) الذي كان هو و غالبية الجزائريين عرضه له بعد الاستعمار، إلى درجة صار فيها "ممنوع عليهم أي مشروع فردي أو جماعي" (Pierre Bourdieu, 2002, 222)، وإنّ من أهم مؤشرات حالة الاغتراب هذه هو إنتاج الوضعية الاقتصادية ما-دون-البروليتارية لأيدولوجية خاصة بها تقف هي نفسها في وجه تحررهم وتجاوزهم للاغتراب، وهي ايدولوجية البؤساوية (Misérabilisme) كما أسماها بورديو.

3. مرحلة المشروع التنموي (1965-1979):

مع اعلان الاستقلال، تحرّر عدد كبير من الوظائف التي كان يحتلها الأوروبيون لتصير شاغرة كما حال العديد من المنشآت الاقتصادية والأراضي الفلاحية وكذا البيوت والعمارات. في هذا الإطار شهد الجهاز الاداري هجرة جماعية للعاملين فيه من المعمرين لتفتح أبوابه واسعة أمام الجزائريين بغض النظر عن مستواهم التعليمي، فكانت فئة المجاهدين والعاملين في مختلف هيئات جهة التحرير هي الأكثر استفادة خاصة مع الإجراءات الاستثنائية التي سطرت لعمليات التوظيف بهدف تغطية العجز الذي خلفه انسحاب الإطار الأوروبي. لقد انتقل عدد الموظفين في مختلف إدارات الدولة من 30 ألف سنة 1955 إلى 300 ألف سنة 1963 (Tayeb Chentouf, 1980, 590). صار واضحاً من الأيام الأولى التي تلت الاستقلال ومن خلال القرارات السيادية الأولى التي تم الاعلان عنها أن لا بديل عن تنمية وعن معالجة فعلية للمسألة الاجتماعية من دون تحمل الدولة فيها الجانب الأكبر من المسؤولية. ما ضمنه ميثاق طرابلس في ما يخص الموضوع الاقتصادي ممثلاً في الخيار الاشتراكي كنهج أوحّد لتحقيق التنمية واستكمال مشروع الاستقلال، هو إعلان صريح عن المهمة التاريخية التي اختارتها الدولة لنفسها بأن تكون الفاعل الاقتصادي الأبرز في الساحة، إن في الشأن الانتاجي، أو التجاري أو حتى في شأن التوظيف وسوق العمل.

تحت وقع الكابوس الاستعماري الذي عاشت تفاصيله أجيال متتالية من الجزائريين (132 سنة)، اقترن العمل في المخيال الجمعي بالاستغلال وبهضم الحقوق وبشخص المعمر الذي اغتنى بجهد العمال البسطاء والسذج من الأهالي. لم يشكل الاستقلال قطيعة مع هذا التصور بل أن الايديولوجية الشعبية في صيغتها الاشتراكية عملت بقوة من خلال الممارسات الريفية للدولة على اضافة طبقة أخرى لهذا التصور فعمقت الربط بين العمل والاستغلال خاصة إذا كان رب العمل ينتمي الى القطاع الخاص، الذي جاهرت النصوص الرسمية للدولة بإعلان معاداته وتوصيفه بالتبعية للقوى الامبريالية المعادية للشعب وبأنه تجسيد للقوى الرجعية الحليفة للاستعمار. جليّ وقوع العمل في هذا الظرف التاريخي تحديداً (عشريتي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي) ضحية لتراصف جائر واختزالي روج له الطرح الايديولوجي الشعبي السائد آنذاك، فتم تضخيم المكون الاستغلالي الكامن في علاقة العمل/الاجارة في مقابل تمهيش والسكوت عن المكون الخاص بقدرة العمل الخلاقة للثورة لتبعاتها السياسية على السلطة القائمة. من ناحية أخرى أنتج هذا الربط التعسفي للعمل بالاستغلال وما يليه من استحضار للمقولات الشعبية المناهضة للاستعمار الجديد والتي تخفي إرادة تملص التزامات العمل، أنتج موقفاً سلبياً في المجتمع من العمل البدوي والحرفي في مقابل الاعلاء من شأن الوظيفة في القطاع العام خاصة داخل الجهاز الإداري المتضخم للدولة حيث لا وجود لرب العمل إلا كشخص معنوي (=الدولة) يتسابق الكل وراء الحديث باسمه وادعاء تمثيله.

مع اعتلاء بومدين سدة الحكم في جوان 1965 بدأ في وضع الملامح الأولى لخطة التنمية القائمة على التصنيع الثقيل وجُند لهذا الغرض من ناحية الخطاب السياسي والاعلامي الذي لعبت فيه جهة التحرير والتنظيمات الجماهيرية السائرة في فلكها دوراً كبيراً، جُند لها توليفة ايديولوجية ماركسية اللغة حرصت على الإشادة بالعمال -في المصانع- وبالفلاحين -في المزارع- بوصفهم يشكلون مقدمة القوى الاجتماعية للثورة، والعنصر الأكثر تقدمية ضمن الجماهير الكادحة أو البروليتاريا. لقد عرفت هذه المرحلة من تاريخ الجزائر هيمنة سرديّة وطنية تتخذ من الثورة والتنمية موضوعاً وأفقاً مستقبلياً لها، ترى في الاستقلال السياسي المحقق مقدمة لاستقلال آخر منشود هو الاستقلال الاقتصادي.

إن تجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات في الواقع بيّنت كيف أن إدارة الشركات الوطنية لم تتوفر يوماً على الأدوات القانونية التي تتيح لها ممارسة الضغط على قوة العمل لإجبارها على تحسين الانتاجية والرفع من المردودية. مقابل هذا، شكّل المستوى المركزي في الوزارات الوصية وفي باقي مؤسسات الدولة خاصة الأمنية منها، المكان الفعلي لسلطة القرار الاقتصادي والمالي، وهي الجهة التي عملت دوماً على فرض توصيات على القيّمين على التسيير المباشر للمؤسسات الاقتصادية بضرورة تفادي حدوث المشاكل والنزاعات مع العمال، لأن من شأن ذلك تشويه صورة الوطن وإعطاء الفرصة لأعداء الداخل والخارج كي يتدخلوا في الشؤون الداخلية للجزائر (Lahouari Addi, 1991, 13).

في سياق هذه النظرة الإرادية للشأن الاقتصادي التي استندت إليها سياسات وتوجهات الدولة، وكانعكاس مباشر لهيمنة المنطق السياسي- الاجتماعي على تسيير المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحول منصب العمل إلى مجرد مكسب/مورد مضمون بصفة دائمة، تقوم عليه وتنطلق منه استراتيجية فعل فردية ينتهجها الاطار المسير كما العامل البسيط، قصد حماية القدرة الشرائية والرفع منها، إن داخل أو خارج المؤسسة، فالاطار المسير مثلا، يُمارس استراتيجيته في الداخل، محاولا قدر الإمكان انتزاع بعض المكاسب (سكن، سيارة خدمة، بطاقات بنزين، علاوات، سفريات نحو الخارج ...)، أما العامل البسيط فيمارس استراتيجيته خارج المؤسسة، حيث أن فرضه لوتيرة عمل بطيئة داخل المؤسسة تتيح له فعليا اقتصاد جزء كبير من طاقته، يخصصها فيما بعد لأداء نشاطات أخرى مربحة خارج المؤسسة (مثل أعمال الصباغة والدهن، اصلاح السيارات والميكانيك، البناء، النقل، النجارة ...) (Lahouari Addi, 1991, 23).

ملاحظة ثابتة تلك التي أبداها عالم الاجتماع علي الكنز وهو يقف على حجم السُمك التاريخي الذي مثّله عشرية السبعينيات ضمن مسار التاريخ المعاصر للمجتمع الجزائري، يرى الكنز أن السبعينيات كانت لحظة فريدة لتعايش مجموعتين من التمثّلات التي شكلت مع بعضها البعض إطارا محددا وموجها لعلاقة الفرد بمجتمعه وبتاريخه لا زال يعتدل في أحشاء الجسم الاجتماعي إلى اليوم، وأنتجت فلسفة شعبية وحسّا عمليا يمزج بين عناصر تنحدر من الثقافة التقليدية وأخرى نابغة من الثقافة الحداثية في طور التشكّل. ونزولا إلى واقع تعايش هاتين المجموعتين من التمثّلات يؤكد الكنز على أنّ التنظيم الاشتراكي للاقتصاد ونظام الحزب الواحد والمركزية الكبيرة التي ميزت عمل وتنظيم السلطة، كلها، عناصر تماهت وانسجمت مع مقولات الايديولوجية المساواتية الكامنة في الثقافة التقليدية التي لا زالت تهيكل بقوة المجتمع الجزائري؛ فالتصور التقليدي للتنظيم الدولي على أنه "بائلك" وللسياسي كفضاء واقع خارج كيان المجتمع التقليدي، وجد في البنية الجديدة للاقتصاد والسياسة إطارا مستحدثا ليُعيد انتاج نفسه فيه (Ali El-Kenz, 1989, 10).

استكمالا لهذا الطرح وتماشيا مع خطه التحليلي الذي يستشعر حجم المفارقات المستوطنة داخل البنى الثقافية والاجتماعية للمجتمع أو/و في تمثّلات الأفراد وسلوكياتهم، خلال عشرية السبعينيات، يذهب جيلالي اليابس إلى أنّ هناك مفارقة تنفرد بقوة انتشارها تتعلق من جهة بامتلاء اقتصاد المجتمع بالحضور القوي واللافت للقطاع العام، الذي يزن بثقله على الحياة اليومية للفرد، رغم هذا يوجد من جهة أخرى، ايديولوجية وتمثّلات ومخيال مسكون بالزعة وبالحلم الليبرالي لدى الجزائريين الذين وجدوا في مفردات التبرّئيس والسوق السوداء متنفسا له (Djilali Liabes, 1989, 219).

مشهد آخر انفرد بحضوره القوي خلال مرحلة المشروع التنموي الشعبي (الستينيات والسبعينيات) هو مشهد النشاط الفلاحي والعالم القروي الذين خصّهما الخطاب الرسمي والنصوص الايديولوجية (ميثاق 1976) بوعد تحقيق الثورة الزراعية التي ستعيد للريف وللأفلاح مجدهما. برغم تعميم القرى الفلاحية وأسواق الأفلاح إلا أنّ مصير العمل الفلاحي كان في واقع الأمر هو الحطّ من قيمته الاجتماعية، خاصة وأن سياسة التصنيع الثقيل وما رافقها من ارتفاع الطلب على اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة، قد أدى إلى إقصاء العمل الفلاحي وإضعاف وضعيته في سوق الشغل مقارنة مع العمل الصناعي. إن الأثر الكارثي والمدمر -على المديّن المتوسط والطويل- لهذا النهج الاقتصادي الصناعي على عناصر الواقع الفلاحي والريفي للمجتمع الجزائري، لم يتوقف عند حدّ الحطّ من القيمة الاقتصادية والاجتماعية لليد العاملة الفلاحية بل أنه أدى فعليا إلى ما هو أعظم؛ تدمير "الذاكرة الفلاحية" والرمزية للمجتمع وهدر المهارات والمعارف المتعلقة بخدمة الأرض. إنّ مشروع التصنيع في الجزائر، لم يكن سيروية تحويل فعلي للعمل الاجتماعي، بما هو عمل واشتغال المجتمع على ذاته وعلى قواه الانتاجية وعلى موارده المادية وغير المادية لأجل تحقيقه كمجتمع مدني مستقل عن الدولة ومراقب لها، بل كان بالنظر لخيارات النخبة الحاكمة التي أفضت إلى خنق القوى النشطة في المجتمع وإعلان العداء لها لصالح الصناعة العمومية، كان أداة سيطرة في يد الدولة تستعملها كأداة تغيير تسلّطي للمجتمع.

4. أزمة الدولة، المجتمع والاقتصاد (1980-1999):

مع إتمام مراسم دفن الرئيس بومدين وإعلان الرئيس الجديد، الشاذلي بن جديد وجلاء الستار عن تشكيلة وميول الفريق السياسي والتكنوقراطي الذي سيعتمد عليه في وضع وتنفيذ سياساته، حتى صار واضحاً أنّ المرحلة القادمة ستكون مرحلة "تراجع" في ثوب "مراجعة" لكل ما سبق من انجازات اقتصادية، مع الاحتفاظ بنفس الخيارات فيما يتعلق بتوجهات الدولة السياسية في علاقتها بالمجتمع وبطبيعة النظام الحاكم. لقد ارتفعت داخل الحزب الواحد، الأصوات المُنادية بضرورة القيام بعملية تقييم وحوصلة لكل ما تمّ وما لم يتم إنجازَه على صعيد التنمية في المرحلة السابقة، كخطوة لا بد منها لضمان نجاح المرحلة الجديدة ورفع تحدياتها. تخلّل هذا الحراك الجديد المبشر بعملية "تطهير" واسعة، حديث رسمي وإعلامي قويين عن مظاهر الفشل في مشروع التنمية وإدانة علنية للفوضى ولانعدام الانضباط داخل أماكن العمل والإدارات وللمستويات المتدنية لإنتاجية المؤسسات العمومية وفضح لشخصيات من المستوى الأول سابقاً تورطت في قضايا فساد واستغلال المنصب لأغراض شخصية.

معدلات النمو الديمغرافي العالية التي عرفها المجتمع الجزائري في السبعينيات (متوسط 3% سنوياً)، أخذت آثارها على المستويين الاقتصادي والسياسي في الظهور مطلع الثمانينات، مجسدة في ارتفاع الطلب الاجتماعي على السلع والخدمات، خاصة ما يتعلق بالتعليم والرعاية الصحية والسكن والشغل. ومع بدء علامات الإعياء في تكرار ظهورها على النموذج الاقتصادي المنتهج، خاصة كلاً ما هوت أسعار البترول والغاز في السوق الدولية وتراجعت مداخيل الدولة المالية، ارتفعت الأصوات المُنادية بضرورة العودة عن الخيارات السابقة والداعية إلى إجراء مراجعة لمفردات الشعب، القوى الاجتماعية للثورة والعمال... الخ، التي كانت فيما قبل تحتل صدارة الخطاب السياسي الرسمي ونصوصه الأساسية. لقد صار العمال مجرد أناس كسولين وغير منضبطين والشعب جماعة من الساكنة الذين اعتادوا الاعتماد على الدولة، كما لم تسلم الدولة من هذا "النقد" حين وصفت بالبقرة الحلوب التي تضطر لإعالة مجتمع يعيش بالريع لا بالعمل. صفحات الجرائد-الملوكة للدولة في عمومها- وتصريحات العديد من أعضاء الحزب الحاكم، عكست هذا التوجه. (Lahouari Addi, 1990, 219)

كان واضحاً من خلال هذا الخطاب الجديد، على الرغم مما ميّزه من مناسباتية مرتبطة بأوضاع السوق الدولية للنفط، أنّ "الاصلاح الاقتصادي" المتوقع والمطالب به لن يكون إلا بإضعاف مؤكد لواقع العمل ومنظومته المؤسسية (الدعم الاجتماعي، منصب الشغل الدائم، الأجر المضمون، الضمان الاجتماعي، إجراءات تسهيل الطرد، حل المؤسسات وتسريح العمال...)، وهو الأمر الذي وإن تمّ السعي لتأجيله لأسباب سياسية واضحة لسنوات (إلى غاية وصول الدولة إلى حافة إعلان الإفلاس سنوات 1992/1993/1994)، فلقد مثل انتكاسة حقيقية عن أسس ومقولات الدولة الاجتماعية التي ما فتأ الخطاب الرسمي التأكيد عليها وعلى أنها من ميراث أول نوفمبر. لم يكن واقع العمل في الجزائر في حاجة إلى أن ينتظر قدوم عشرية التسعينيات كي يشهد أول بوادر "الانفتاح" والعطف "الليبرالي" الجديد (قانون العمل 90-11) وكى يعاني من آثار انسحاب الدولة من الكثير من القطاعات الاقتصادية والتجارية، فمُفردة الهشاشة وواقعها الرمادي قد سبقت هذا التاريخ (التسعينيات) حين وجدت لنفسها مكاناً ضمن قاموس العمل والشغل في الجزائر بدء من منتصف الثمانينيات حيث كان البروز القوي لنمط عمل جديد هو العمل غير الرسمي مجسداً في شخص الترابانديست (Trabendo, trabendiste).

كانت واضحة القطيعة مع خطاب الفترة السابقة فيما يتعلق بعالم العمل والدور الثوري لجمهور العمال، فتكرار الخطاب السياسي والاقتصادي للثمانينيات للضرورة "وجوب التفاني العمل" و"ضرورة العودة إلى العمل الحقيقي" و"التوقف عن سلوكيات اللامبالاة والعبث"، مع تركيز وإلحاح شديدين على أهمية الانضباط والجدية، كان كافياً لوعي العمال بأنّ زمن التغني بهم كقوة تقدمية مُناط بها حماية الثورة وقيادتها في المجتمع، وأنّ زمن الآلة الدعائية المسوقة لوهم أن العمال هم المالكين الفعليين للمؤسسات التي يعملون بها وأنهم شركاء الإدارة في التسيير، هذا الزمن قد ولّى إلى غير رجعة وأن المرحلة الجديدة لا تعترف لهم بهذه القوة ولا الدور وأنهم ليسوا أكثر من كونهم طرفاً في علاقة العمل، وأنهم في هذا الإطار مُطالبون بتشريف بنود عقد العمل الذي يربطهم بالجهة الموظفة، حتى ولو كانت هي الدولة نفسها.

قصد التكيف مع هذا الوضع الجديد ومن ضمن آليات المقاومة، انتهج الفاعلون الاجتماعيون استراتيجيات مختلفة، أسماها علي الكنز بـ "استراتيجيات التعويض". أبرزها استراتيجية "التبذير" أو l'affairisme والتي تشتمل على مجموعة من النشاطات التجارية القائمة على المضاربة (شراء سلع ومنتجات بالتعاون مع عاملين وأصحاب نفوذ يشتغلون في الإدارة والقطاع الاقتصادي العام، لإعادة بيعها في السوق السوداء فيما بعد، مع هامش ربح كبير تضمنه الندرة التي تعانيها السلع خاصة الأساسية منها: اسمنت، زيت، أدوات كهربائية...).

لقد كانت مثل هذه الممارسات فيما قبل عرضة للرقابة السياسية وتقع على حدود المسموح به أخلاقيا وأمنيا، لكنها صارت فيما بعد خصوصا منذ منتصف الثمانينات أمرا مقبولا ومسكوتا عنه (Ali El-Kenz, 1989, 24). صارت الميل واضح خصوصا لدى العاملين في الوظيفة العامة، بمختلف قطاعاتها، نحو خلق وضعيات ريعية تمكنهم من تحسين مستوى معيشتهم. كانت الجزائر في هذه الفترة مع موعدا لصعود أخلاقية جديدة (un nouveau ethos) غزت المجال العام لكنها وجدت في مجال العمل والإنتاج المسير من طرف الدولة، بيئة الأنسب حيث تكثر فرص النهب والحياسة غير القانونية للموارد والامتيازات.

مستوى آخر من مستويات الأزمة دخلها المجتمع والدولة بفعل فشل نموذج التنمية القائم على التصنيع، هو أن الرابط الاجتماعي الذي تقوم عليه الحياة الاجتماعية قد تعرض لعملية استنزاف جعلته معرضا للتحلل والأنوميا، لقد أدى التدمير العشوائي للتنظيم الاجتماعي القديم للعمل والتبادل والعيش المشترك إلى تفكير الروابط الاجتماعية للاعتماد المتبادل (les liens sociaux d'interdépendance)، حيث أريد للتصنيع أن يفكك بنى ومضامين الروابط الاجتماعية القديمة (أو روح القرى على حد قول بومدين) وتعويضها بأخرى جديدة حديثة هي امتداد للرابط الاجتماعي في المجتمعات الصناعية؛ لكن هذه النقطة للعلاقات الاجتماعية كانت من دون مضمون انتاجي فعلي يدعم التبادلية والترابط على أرض الواقع (l'interdépendance) بين أفراد المجتمع.

5. عودة الربيع من جديد (1999-2015):

عرفت هذه المرحلة اتساع مجالات نشاط الاقتصاد غير الرسمي مستفيدا من الطفرة النوعية في أعداد المستوردين وكثرة السلع التي يشتغلون على إدخالها السوق الوطنية تلبية للطلب الكبير الذي عجز النسيج الصناعي العمومي عن تلبيته بسبب الأزمة المزمنة التي يعانيها وكذلك القطاع الصناعي الخاص لمحدودية قدراته الانتاجية وانخفاض مستوى تحكمه التقني. معدل النمو الكبير لنشاطات الاقتصاد غير الرسمي دفعته إلى احتلال الفضاءات العامة في المدن الكبرى والصغرى وحتى الأرياف والطرق الوطنية، ليرعى عنفا مدينيا في خلفيته الصراع على مساحات عمومية للعرض (أرصقة، شوارع، مواقف سيارات، ساحات المساجد...). لقد عكس هذا الواقع الجديد خروج للعمل من الأطر المكانية القانونية والتقليدية التي احتضنته من قبل (المؤسسة الاقتصادية) ليجتاح بقوة تدفق عالية المدينة ليُرسم كل مساحاتها المتاحة.

هذا النموذج الاقتصادي الذي يتغذى على الموارد اليعية للدولة ويستند إلى ايديولوجيتها الشعبوية التي تؤطر علاقتها بالمجتمع، هو في واقع الأمر اقتصاد بازار بمضمون تجاري صرف، يخص الجزائر في سياق التقسيم العالمي للعمل بدور "المكب" الذي يتلقى كل السلع/النفائات التي لا تتوفر فيها شروط الدخول إلى الأسواق الأخرى (السوق الأوروبية، الأمريكية...)، وليس بأي حال من الأحوال اقتصاد سوق كما يروج لذلك الخطاب الرسمي. إن "اقتصاد السوق بالصيغة المقترحة، فتح الباب واسعا أمام ديمقراطية الاغتناء الفردي على قواعد أخرى غير قواعد العمل المُنتج" (Rachid Bendib, 2006, 138).

نتائج الاحصاء الاقتصادي لسنة 2011 (ONS, 2001)، الذي شمل المؤسسات الاقتصادية والإدارية - باستثناء القطاع الفلاحي - العمومية والخاصة، أظهرت في الكثير من مؤشرات الطابع الهش للبنية الاقتصادية الجزائرية. 5% فقط من المؤسسات الاقتصادية (934250) مؤسسة اقتصادية شملها الاحصاء) لها هيئة قانونية على شكل شخصية معنوية في حين أن 95% تتبع شخصيات عينية وهو دليل على غلبة المؤسسات الصغيرة جدا المعتمدة على التمويل الذاتي. أما فيما يتعلق بتوزيع المؤسسات الاقتصادية على حسب قطاع النشاط فنجد أن 55% منها هي مؤسسات تجارية (84% منها تشتغل في تجارة التجزئة) في حين أن نصيب الصناعة هو فقط 10%، حيث يتفوق عليه

نشاط الخدمات الذي يمثل 34%. ولإظهار الارتباط البنوي بين هذا النسيج المؤسسي الذي يغلب عليه النشاط التجاري والخدمي وارتفاع منسوب المداخل الريعية فلقد بينت الإحصائيات أن 76.6% من المؤسسات التي شملها الإحصاء قد أسست فعلياً في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2011 (55% تنشط في التجارة و34% في الخدمات في حين أن نصيب الصناعة هو 10.2%)، في مقابل 17% من المؤسسات أنشأت في عشرية التسعينيات (1990-1999). أما ما يتعلق بالقدرة التشغيلية لهذه المؤسسات فإن 97.84% منها هي من الكيانات المشغلة ليد عامل تتراوح من 0 إلى 9 أجراء، في حين أن المشغلة لأكثر من 250 أجيراً تمثل ما نسبته 0.10%. اتصالاً مع هذا المؤشر فإن 99% من المؤسسات الناشطة في التجارة تشغل ما بين 0 إلى 9 أجراء، وهي في الصناعة 93% منها وفي الخدمات 98% وفي البناء 68%. من ناحية البنية البشرية المسيرة لهذه المؤسسات فلقد بينت نتائج التعداد أن 89.8% من مديري المؤسسات هم من الرجال. أما الهيئات الإدارية -غير الاقتصادية- التي شملها التعداد فكانت بعدد 56246 هيئة (50.3% التعليم، 34.3% الإدارة العامة، 15.4% الصحة)؛ اللافت أن 55.1% منها يشغل عدداً من الأجراء يتوافق والفئة التشغيلية "20 أجيراً"، والفارق هنا واضح بين السعة التشغيلية للإدارة وقدرة المؤسسات الاقتصادية على التوظيف، كذلك فإن 25.3% من الهيئات الإدارية تشغل ما بين 20 إلى 49 أجيراً و19.6% المتبقية تشغل أكثر من 50 أجيراً.

كذلك فلقد عرفت هذه المرحلة وتحت وقع ارتفاع أسعار المحروقات وامتلاء خزانة الدولة التي شرعت في تمويل مشاريع ضخمة للبنية التحتية، تغيراً مستجداً في بنية قوة العمل الوطنية بدخول العنصر الأجنبي -الصيني على الأخص- إلى سوق الشغل واشتغاله في قطاعات بعينها مثل البناء والأشغال العمومية. إلى غاية جويلية 2007 فإن الإحصائيات تبين العدد الإجمالي للعمال الأجانب المشتغلين بطريقة قانونية هو 32000 عامل، ينتمون إلى 105 جنسية، 45% منهم من الصينيين، 11% مصريين والباقي وبمعدل 3% لكل منهم هم من الإيطاليين، الفرنسيين، الأمريكيين والكنديين. أن 51% من العمالة الأجنبية في الجزائر تركزت في قطاع البناء والأشغال العمومية، 41.2% في الصناعة (المحروقات بالدرجة الأولى)، 3.6% في الخدمات و0.2% في الزراعة. أما فيما يتعلق بالمؤهلات التي تتمتع بها هذه اليد العاملة الأجنبية فإن 23% منهم هم من فئة الإطارات العليا، 21.7% هم من الإطارات والتقنيين السامين، 27.5% تقنيين 25.05% عمال مؤهلين و0.75% عمال غير مؤهلين (Hafida Ameyar, 2007). أرقام أخرى رسمية تتعلق بالموضوع تشير إلى أن عدد العمال الذين استفادوا من تسريح عمل مؤقت مقدّم من طرف مصالح وزارة العمل إلى غاية 30 سبتمبر 2011، بلغ 50.760 عامل ولقد ارتفع في حدود سنة 2013 إلى 89.240 عامل، ليصل في بداية جوان 2014 إلى ما يقارب 140.000 عامل أجنبي (leconews, 2014).

قائمة المراجع:

- Ali El-Kenz, *La société algérienne aujourd'hui: Esquisse d'une phénoménologie de la conscience nationale*. In: Ali El-Kenz (dir.), *L'Algérie et la modernité*, Ed CORDESRIA, Dakar, 1989.
- Tayeb Chentouf, *Cultures, techniques et sociétés en Algérie (19^e-20^e siècles): Analyse du changement historique*, Revue Tiers-Monde, Tome 21, n° 83, 1980.
- Pierre Bourdieu, *La fabrique de l'habitus économique*, Revue Actes de la recherche en sciences sociales, n 150, 5/2003.
- Pierre Bourdieu, *Travail et travailleurs en Algérie*, Ed Mouton, Paris, 1963.
- Pierre Bourdieu, *Les sous-prolétaires Algériens*. In Revue Agone, n26/27, 2002.
- Pierre Bourdieu & Abdelmalek Sayad, *Le déracinement*, Ed de Minuit, Paris, 1964.

Lahouari Addi, **Sociologie et Anthropologie de Pierre Bourdieu : Le paradigme anthropologique Kabyle et ses conséquences théoriques**, Ed La Découverte, Paris, 2002.

Lahouari Addi, **Néo-patrimonialisme et économie en Algérie**. In M. Camau (dir.), **Changements politiques au Maghreb**, Ed CNRS, Paris, 1991.

Lahouari Addi, **l'Impasse du Populisme en Algérie**, Ed Enal, Algérie, 1990.

Djillali Liabes, **L'Entreprise entre Economie, Politique et Société**. In: Ali El-Kenz (dir.), **L'Algérie et la modernité**, Ed CORDESRIA, Dakar, 1989.

Rachid Bendib, **L'Etat rentier en crise : Eléments pour une économie politique de la transition en Algérie**, Ed Opu, Alger, 2006.

Office National des Statistiques (ONS), **Le recensement économique**, 2011, Alger. (http://www.ons.dz/IMG/pdf/Resultats_definitifs_phase_I_RE2011.pdf)

Hafida Ameyar, **Pourquoi l'Algérie attire les travailleurs étrangers?**, Quotidien Liberté, Alger, 28/07/2007. (<http://www.liberte-algerie.com/actualite/pourquoi-lalgerie-attire-les-travailleurs-etranagers-42734>)

Quotidien l'Eco-News, Alger, 21/06/2014. (http://www.leconews.com/fr/emploi/140-000-travailleurs-etranagers-exercent-en-algerie-21-06-2014-170187_343.php)